

القدرة على الاستهلاك

أساس رقي الصناعة العالمية والمحلية

زار مصر في الشهر الماضي خمسة من زعماء "الكومنجرس" الأمريكي . وقد جاء في تصريح لأحدهم "مستر هنري لودج" لمنتدى الصحف قوله :

"إننا نريد سلاما للجميع ، وأن نرفع مستوى المعيشة في أنحاء العالم كافة ، وبذلك تستطيع الشعوب جميعا أن تشتري بضائعنا ، لأن التجارة لا تروج مع قيام البؤس والفاقة . ولهذا كان في مقدمة مبادئنا أن نحارب الفقر في كل مكان "

وهذا كلام صحيح وكلام صريح ، وهو في الوقت ذاته دليل على صحة فهم هؤلاء الناس للحقائق الاقتصادية العالمية ، التي لم تفهمها بعد ، أو فهمناها ولكننا نغالط فيها لأسباب شخصية .

"التجارة لا تروج مع قيام البؤس والفاقة" ... هذا مفتاح القضية ، وطبيعى أن الصناعة لا تتقدم ولا تريج إذا كانت التجارة لا تروج ، فلا فائدة إذن من توظيف رؤوس الأموال فيها أو هناك فائدة ولكنها أقل بكثير مما يمكن تحقيقه لو زادت القدرة على الاستهلاك فراجت التجارة وتقدمت الصناعة .

وقد كان البعض يشكون في نصوص ميثاق الاطمانطى ومدى تطبيقها على أهم العالم ، بالقياس الى ما حدث في شروط ولسن الأربعة عشر التي أصبحت بعد الحرب العظمى أداة في يد الدول الغالبة دون سواها .

ولكن يبدو في هذه المرة أن زعماء الحلفاء قد أدركوا غلطة سامة الحرب العظمى ، وأن أمريكا بنوع خاص قد أحست عاقبة سياستهم الماضية . فعندما ثقلت أقطار التعويضات والديون على بعض الشعوب في أوروبا ، وأدى ذلك الى اختلال اقتصاديات هذه الشعوب ، عاد ضرر ذلك على الدول الظافرة ، وعلى الولايات المتحدة بنوع خاص . وكانت الأزمة العالمية التي تلت فترة الرخاء بعد الحرب العظمى نذيرا بفشل السياسة التي اتبعت في إرهاب بعض الشعوب .

واقصد كان لهذه السياسة آثارها البارزة في عجز الأمم المرحقة عن الاستهلاك مما أدى الى تكديس المنتجات والمصنوعات في أماكنها لزيادتها عن مقدرة المستهلكين ، نفست رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة والتجارة خسارة عظيمة .

وزاد الحالة سوءاً أن الشعوب المرحقة اختطت لنفسها خطة الاكتفاء الذاتي حرصاً على عدم خروج النفود منها بعد استنزاف الكثير من نفودها فكفت عن الاستيراد ، وكان معنى هذا وقف دولاب الأعمال في الدول المصدرة ووجود مشكلة البطالة التي ضجت منها أميركا قبل غيردا ، حتى جاء الرئيس روزفلت بمشروع الانعاش الأمريكي المشهور ، وخلاصته أن تنفق الحكومة من الأموال المكسدة في خزائنها على مشروعات عمرانية يشغل فيها ملايين العمال العاطلين .

ولما طاف مستر ويلكي ببلاد الشرق الأوسط حالته حالة الفقر فيها وعرف أن فقر هذه الشعوب سبب من أسباب ركود التجارة لعدم قدرة العدد الكبير من أهلها على استهلاك ما تخرجه المصانع ، وصرح بأن هذه الشعوب لا بد أن تعيش وأن يرتفع مستوى معيشتها لتستطيع الاستهلاك .

وهكذا يفهم هؤلاء الساسة في هذه المرة أن مصالحة دولهم الخاصة تقتضي انتشار الرخاء في العالم والعدول عن سياسة إفقار الشعوب سواء منها المغلوبة والمستعمرة أو الشبيهة بالمستعمرات لأن هذا الإفقار يعود على صناعاتهم بالחסارة والكساد .

وهذه النظرة هي نقطة التحول من السياسة القومية الضيقة إلى السياسة العالمية الواسعة ومما يجعلها قريبة إلى التحقق أنها تتركز على مصالح اقتصادية لا على نظريات أدبية خُصب مما يجعلنا نأمل في عالم جديد .

وفي هذا المعنى يقول الرئيس روزفلت في خطبة أخيرة له :

”لست أذيع سرا إذا قلت أن مباحثات كثيرة دارت حول العالم فيما بعد الحرب وأن تلك المباحثات قد تضاعفت في وقت واحد في عشرات الأمم ومئات الأمم وبين ملايين الناس ، ففي الجوشوق ، ولكنه ليس شوقا إلى العودة إلى ما يسمونه الأيام الطيبة الحالية بل إن عندي تحفظات جلية واضحة عما كانت عليه تلك الأيام ، ولذلك أؤثر أن أعتقد أن في الإمكان الوصول إلى أيام جديدة خيرا من تلك الأيام .

”ومن المحقق أننا نستطيع أن نخطو خطوات واسعة في سبيل التحرر من العوز والفاقة أكثر مما تتمتع به العالم حتى الآن“ .

وخطب مستر إيدن وزير خارجية إنجلترا فتحدث عما صرح به الرئيس روزفلت وبكار السياسيين الأمريكيين بشأن تصميمهم على العمل في سبيل عالم تتاح لكل أمة فيه فرصة لتحسين حياتها الخاصة ، وترقية مواردها لمصلحة الجميع . ثم قال : إن هذه التصريحات مشجعة ومطمئنة جدا وسنكون مستعدين جميعا للعمل معهم .

ثم تكلم عن الإصلاحات التي يجب الأخذ بها بعد الحرب فقال : " يجب ألا نصبر مرة أخرى على حالة البطالة ، والتناهي في الفنى مع التناهي في الفقر ، وحرمان الكثيرين من فرص الحياة " .



د رفع المستوى الاقتصادى للشعوب والأفراد هو السياسة المالية التي ينتظر انتهائها بعد الحرب ، لا لأن المبادئ الانسانية السامية توحى بذلك ، بل لأن المصالح الاقتصادية العاجلة ، تحتمها والنظرة الاقتصادية السليمة تعززها .

وقد آن لنا أن نعرف هنا في مصر حقيقة هذا الاتجاه العالمى . وأن يعرف أصحاب رؤوس الأموال أن مصالحهم الحقيقية تحتم عليهم العمل لرفع مستوى القدرة على الشراء بين الجمهور ، وذلك لا يتأتى إلا برفع مستوى الدخل الفردى ، أى برفع الأجور ، ومقاومة الفقر الذى يعجز الفقراء عن الشراء .

والصناعات المصرية يحفل أصحابها من كلمة " رفع الأجور " لأنهم جهلاء لا يدركون اتجاهات العالم الاقتصادية ، ولا يدركون المبادئ الاقتصادية السليمة . ولن ينتظر لهذه الصناعات الازدهار والتوسع إلا حين يرتفع مستوى الدخل الفردى للعامل والفلاحين — وهم ملايين — فيقبلون على استهلاك هذه المنتجات التي تعتمد في حياتها وانتشارها على عدد ضئيل من السكان هم الموظفون والأثرياء ، وعددهم لا يتجاوز المليون بينما هناك نحو ستة عشر مليوناً يكادون يعجزون عن شراء هذه المنتجات إلا في حدود ضيقة .

ولا بد أن أصحاب رؤوس الأموال الموظفة في الصناعات المصرية القائمة الآن يحسون بأثر الحرب في رواج الصناعة الحالية . ولعل معظمهم يجهلون يفهمون أن امتناع الواردات هو وحده السبب في هذا الرواج . ويفعلون عاملاً أهم وهو ارتفاع المقدرة على الشراء بسبب زيادة دخل بعض الطوائف الآن لارتفاع الأجور في الأعمال العسكرية وسواها مما أوجد نقوداً في أيدي الكثيرين ممن كانوا لا يعرفون وجه النقود .

فهذا الرواج ليس ناشئاً عن عدم الواردات فحسب ؛ ولو ظل أولئك بل ملايين العمال عاجزين عن الشراء كما كانوا قبل الحرب لما كان لعدم الاستيراد إلا أثر ضئيل في رواج المصنوعات المحلية ، لأن المقدرة على الشراء هي التي تحدد كمية الاستهلاك .

والمقدرة على الاستهلاك لا تتوقف على زيادة الأجور وحدها ، ولكنها تتوقف على عوامل أخرى كثيرة يمكن أن تنظمها سياسة عامة ، هي سياسة رفع مستوى الطبقات الفقيرة وتيسير الحياة عليها بجميع الطرق الممكنة .

ومن هذه الطرق مراعاة تخفيف الضرائب عنها سواء كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة فكل قرش يتوفر في يد الرجل الفقير من الضرائب سينفقه في شراء بعض لوازمه . لأنه لا يستطيع كثره وإدخاره بسبب نقص دخله — مهما كبر — عن الوفاء بجميع ضرورياته .

وليست الضرائب المباشرة إلا الجانب الأقل مما يدفعه الأفراد من ضرائب . إذ أنه يؤدي بجانبها ضرائب غير مباشرة في رسوم الانتاج على مستهلكاته وأقواته ، وأجور نقل هذه المستهلكات والأقوات . فكل ارتفاع في رسوم انتاج المواد الضرورية وكل ارتفاع في أجور نقلها معناه تكليف المستهلك بأداء هذه الزيادة في الحقيقة ، وخفض قدرته على الشراء بمعدل هذه الزيادة .

والأهم الواجبة تخفيض هذه الضرائب على الضروريات اللازمة للملايين من الفقراء وتزيد في الضرائب على الكماليات التي يستهلكها عدد محدود من الأغنياء ، وبذلك تساعد الطبقات الفقيرة على الاستهلاك الذي ينتج بدوره حركة رواج في الصناعة والتجارة تعم البلاد ، وينتفع بها الأغنياء والفقراء على السواء .

ليست مصالح الطبقات الفقيرة إذن بمعزل عن مصالح الطبقات الغنية ، وفائدة العمال ليست دائماً على حساب أصحاب العمل . ولكن المسألة في حاجة إلى نظرة أوسع من النظرة الحالية وإلى تفكير اقتصادي أسلم من التفكير المحدود .

فما لا شك فيه أن رهوس الأموال الموظفة في الصناعة خاصة ستزداد ربها ، إذا زاد دخل العمال والصناع وسواهم من الطبقات الفقيرة التي لا تشتري الآن من منتجات هذه الصناعة أو تشتري منها مقادير ضئيلة ، ولو زاد دخلهم لأقبلوا تبعاً لذلك على شراء هذه المنتجات . وإذا كانت هذه الصناعة قد وصلت إلى تقدنها الحالي ورواجها لأن عمالها يعدون بعشرات الألوف ، فكم تتقدم وتروج حين يصبح عمالؤها وهم يعدون الملايين ؟

إن كل ما نحتاج إليه سياسة بعيدة النظر تدرك تشابك المصالح بين جميع الأفراد وجميع الطبقات ، كما أدرك الانجليز والأمريكان تشابك المصالح بين جميع الأمم والشعوب . وحين يدرك أصحاب رهوس الأموال في مصر هذه الحقيقة سيحل كثير من المشاكل الاجتماعية التي يقف في طريق حلها قصر النظر والجهل بالاتجاهات العالمية في العصر الحديث .